

أغسطس ٢٠١٠

نحو تفعيل طرق التمويل غير التقليدية في إمارة أبوظبي

(التأجير التمويلي _ رأس المال المخاطر)

صبري عمارة
باحث اقتصادي رئيسي

العلاقة بـــ "رؤية أبوظبي ٢٠٣٠"

الهدف التاسع والعشـــرون: تمويـــل متزايـــد للقطاعات الاقتصادية والمشروعات

مجالات الاهتمام السبعة للسياسة الاقتصـــادية في أبوظبي:"تمكين الأسواق الماليـــة مـــن أن تصـــبح الممـــول الرئيســـي للمشـــروعات والقطاعات الاقتصادية"

الاحتياجات التمويلية للمشروعات


تمويل التوسعات
تمويل العمليات الجارية
تمويل مرحلة التأسيس
تمويل المرحلة المبكرة
احتياجات المشروع التمويلية

ما هي مصادر التمويل في إمارة أبوظبي؟


دائــرة التــنــمــيــة الاقــتــصــاديــة
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT
مصادر التمويل في إمارة أبوظبي
رأس مال خاص
قروض مصرفية
إصدار أسهم
صكوك وسندات
أوراق تجارية
أرباح محتجزة
مخصصات إهلاك

تطور الأئتمان المصرفي للمقيمين

حجم الائتمان المصرفي

2000	138,225
2001	145,188
2002	165,604
2003	196,906
2004	246,953
2005	353,139
2006	474,161
2007	647,482
2008	924385
2009	958,588

مليون درهم

0 100,000 200,000 300,000 400,000 500,000 600,000 700,000 800,000 900,000 1,000,000



هيكل الائتمان المصرفي

مليون درهم

180,000
160,000
140,000
120,000
100,000
80,000
60,000
40,000
20,000
0

2009 2008 2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000

- الزراعة
- التعدين والمحاجر
- الصناعة
- المياه والكهرباء والغاز
- الإنشاءات
- التجارة
- النقل والتخزين والاتصالات
- المؤسسات المالية باستثناء المصارف
- قروض شخصية لأغراض تجارية
- قروض شخصية لأغراض استهلاكية



تابع: هيكل الائتمان المصرفي

مليون درهم

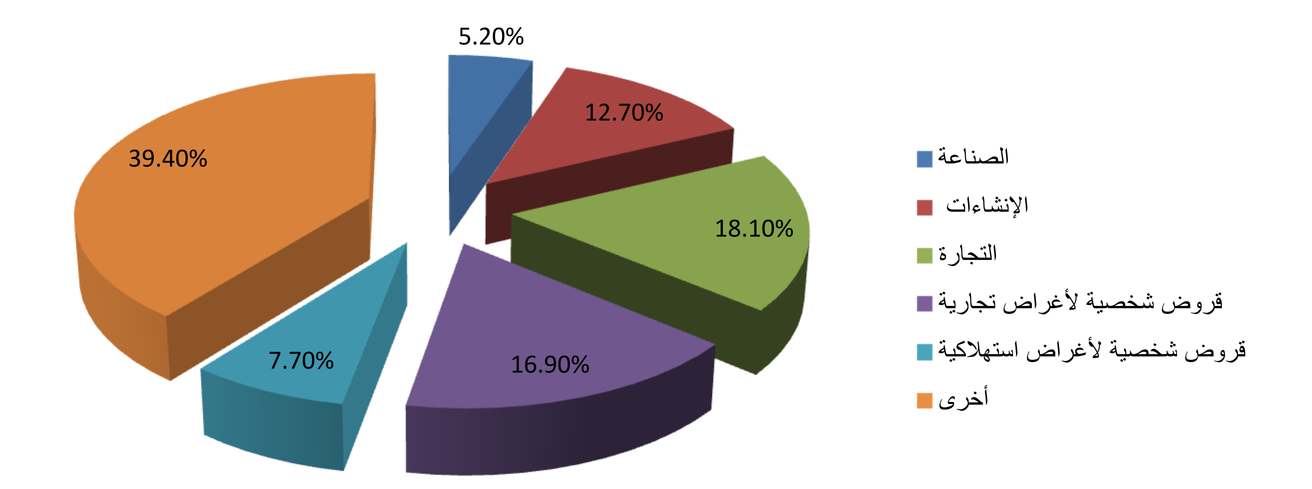
180,000
160,000
140,000
120,000
100,000
80,000
60,000
40,000
20,000
0

2009 2008 2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000

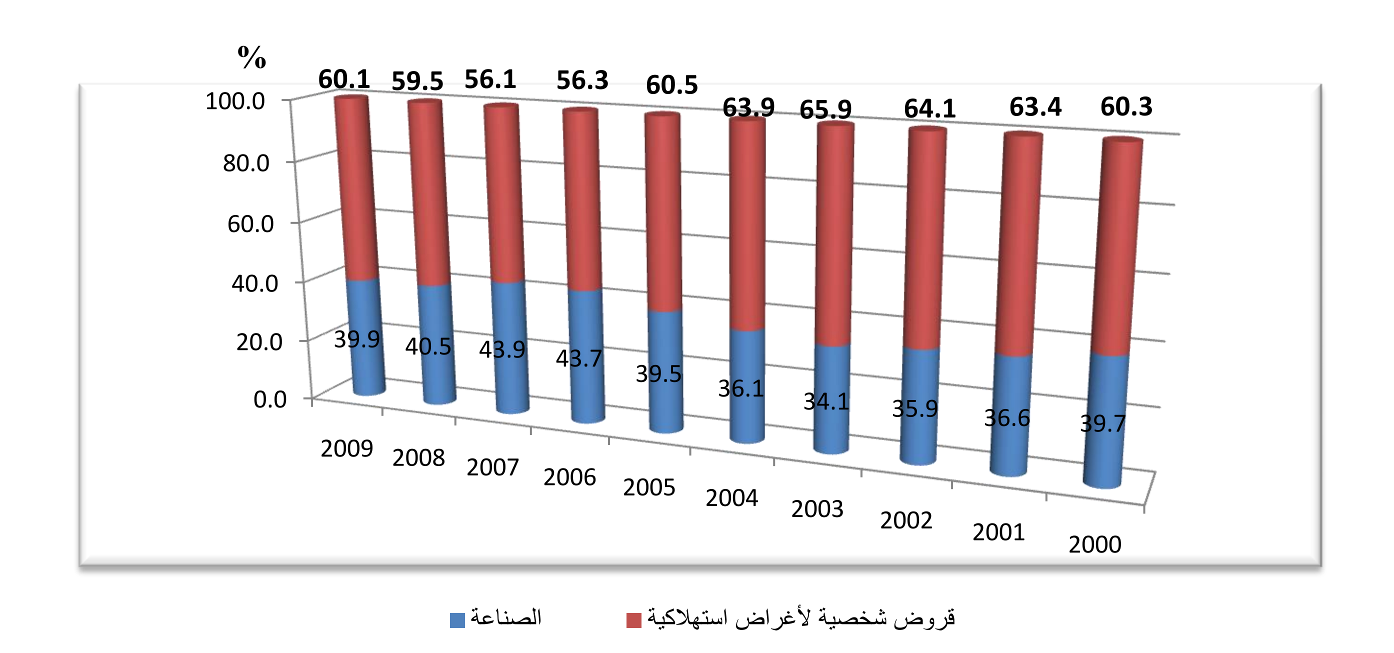
الصناعة
الإنشاءات
التجارة
قروض شخصية لأغراض تجارية
قروض شخصية لأغراض استهلاكية



توزيع الائتمان المصرفي على بعض الأنشطة (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٩)



نسبة الائتمان الموجه إلى الصناعة إلى الائتمان الموجه إلى الأشخاص لأغراض استهلاكية



لماذا البحث عن مصادر تمويل جديدة؟

يذهب الجزء الأكبر من الائتمان إلى قطاعات غير منتجة أو أنه يستخدم لأغراض منح القروض الشخصية، ما يمثل اتجاهاً تسعى أبوظبي إلى معالجته.

تتسم أدوات التمويل غير التقليدية بمرونة يمكن أن تجعلها أدوات منافسة في مجـــال تمويـــل المشـــروعات الاستثمارية.

إن الحصول على التمويل من مصادره التقليدية ليس بالشيء السهل في كل الحالات، وقد تأكد ذلك في الفترة الأخيرة بسبب الأزمة العالمية.

إن توجه إمارة أبوظبي نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، يتطلب توفير تمويل من مصـــادر غيـــر تقليديـــة للمشروعات التكنولوجية ذات المخاطر المرتفعة.


التعريف

التأجير التمويلي

نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر(الممول) بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من مستأجر (مستثمر) مقابل دفعات دورية (مقابل التأجير).

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل حتى نهاية العقد، مع امتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير، أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير، أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.

رأس المال المخاطر

نظام تمويلي مصدره كبار المستثمرين، أو الشركات الكبيرة التي تقدم الأموال والموارد للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بإمكانات نمو استثنائية، حتى تتمكن من بدء نشاطها، أو تطوير أدائها.

بموجب هذا التمويل تشارك المشروعات الكبيرة في جزء من ملكية الشركات الصغيرة، وغالباً ما يتم الاستفادة من الخبرات الإدارية والتقنية للجهة الممولة.


المزايا



- وسيلة من وسائل الائتمان الأقل خطورة
- عدم اشتراط وجود ضمانات
- تمويل طويل أو متوسط الأجل
- يلبى احتياجات مختلف مراحل المشروع
- خبرة فنية بالإضافة إلى التمويل
- تحسين صورة ميزانية المشروع
- القدرة على تغيير المعدات دون تكلفة كبيرة


الصعوبات



عدم وجود تشريع ينظم النشاط

غياب الوعي بأهمية النشاط

عدم وجود سجل للرهن الصناعي.

ضعف القدرة على الابتكار

عدم وجود حماية قانونية


التوصيات



إصدار قانون ينظم نشاط التأجير التمويلي، ويضع إطار عمل واضح لكافة الجهات العاملة في هذا النشاط، وكذلك إصدار تشريع يساير الاتجاهات العالمية، ويهتم بوضع أطر وتعريفات محددة لرأس المال المخاطر.

إصدار دليل تعريفي بنشاطي رأس المال المخاطر والتأجير التمويلي

إنشاء سجل للرهن الصناعي، الأمر الذي يُمكن من تسجيل الآلات والمعدات التي تستخدم في نشاط التأجير التمويلي، وهو ما يوفر ضماناً قوياً للشركات التي تعمل في هذا المجال.

تأسيس صندوق رأس مال مخاطر حكومي لتمويل المشروعات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تستهدفها الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، والمساهمة مع مستثمرين من القطاع الخاص في تأسيس مثل تلك الصناديق.



شكراً
لحسن
استماعكم...